

الفساد بين الممارسة وأخلاقيات الوظيفة
العامة (أسبابه وآثاره)
**Corruption between practice and public office
ethics (causes and effects)**

هاجر مامي

جامعة البلدية 2 لونيبي علي، الجزائر
hadjer.droitpriv2018@gmail.com

سارة درامشية*

جامعة البلدية 2 لونيبي علي، الجزائر
sara.deramchia@algerietelecom.dz

سيد علي موسى

جامعة البلدية 2 لونيبي علي، الجزائر
Sidalimoussa5@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/06/26

تاريخ الاستلام: 2020/06/16

ملخص:

يعد الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشري، وهو في جوهره عبارة عن حالة التفكك التي تصيب المجتمع نتيجة فقدانه لمعالمه وقيمه الأساسية، فيكون الفساد سببا من أسباب الضعف الداخلي والخارجي لبنية المجتمع كليا ذلك لأن القوة الفعلية لأي مجتمع تكمن في قوة نظامه الاجتماعي الذي على أساسه تتمكن الدولة من تحقيق درجة عالية من مستويات التلاحم والتماسك حول قيم جوهرية سائدة بين الأفراد، يكون الفرد من خلال تلك القيم شخصية قوية قادرة على مواكبة التطورات والتغيرات الاجتماعية، ويكون فيها المبدأ هنا هو تفضيل المصلحة الجماعية على المصلحة الشخصية لتحقيق الارتقاء والتقدم ليس فقط اجتماعيا وأخلاقيا وإنما في جميع المجالات الحيوية، لينعكس ذلك إيجابا على الفرد والمجتمع بصفة عامة.
الكلمات المفتاحية: الفساد، القيم، النظام الاجتماعي، التطور، التغيير الاجتماعي.

*المؤلف المرسل

Abstract :

Corruption is an age-old phenomenon of human society, which is essentially a state of disintegration that afflicts society as a result of the loss of its landmarks and fundamental values. Corruption is one of the causes of internal and external weakness esproving the entire structure of society, because the actual strength of a society lies in the strength of its social system, on which the State is able to achieve a high degree of The levels of cohesion and cohesion around fundamental values prevailing among individuals, through those values, the individual is a strong personality capable of keeping pace with social developments and changes, in which the principle here is to prefer collective interest over personal interest to achieve advancement and progress not only socially and morally, but in all vital areas, to reflect positively on the individual and society at large.

Key words: Corruption, values, social order, development, social change.

مقدمة:

يُعد الفساد من المشاكل الأساسية التي تعاني منها الكثير من الدول عامة، وبالخصوص الدول النامية التي يعتبر فيها الفساد المشكلة الرئيسية لعدم تقدمها في العديد من المجالات والقطاعات الحيوية والتي تمثل الشريان الأساسي الذي يحدد تطورها من عدمه، ويمثل الفساد ظاهرة سلبية في المجتمع البشري، وهو متواجد عقب مراحل زمنية وتاريخية مختلفة تحول في الوقت الراهن إلى مشكلة عويصة تعاني منها المجتمعات النامية بالدرجة الأولى.

إن تحقيق التطور والازدهار في مختلف المجتمعات منوط بالتصدي لكل أشكال الفساد الإداري الذي يقف عائقاً أمام أي تقدم لأي مجتمع كان، خاصة فيما يتعلق باستغلال الوظيفة أو المنصب في ممارسة هذه السلوكيات الهدامة، حيث أنشأت في هذا الصدد العديد من المنظمات المحلية وحتى الدولية للحد من خطورة الفساد ولحصر آثاره والقضاء على تمدده وانتشاره.

لقد نجحت الدول المتقدمة في التقليل من ظاهرة الفساد من خلال تعزيز وتشجيع القيم الأخلاقية والاجتماعية للوظيفة لدى الأجيال الناشئة، والتي تبدأ أساساً من الأسرة التي تعتبر النواة الأساسية التي من خلالها يتحدد صلاح المجتمع من عدمه، ويمهد هذا المقال إلى التعريف بظاهرة الفساد واستغلال المنصب أو الوظيفة في ممارسة هذا السلوك الهدام لعملية التنمية البشرية على كل المستويات، وهذا قصد التوعية والحد من خطورة البيروقراطية الإدارية بمفهومها السلبي على الفرد والمجتمع من خلال معرفة أهم أسبابها والآثار التي تتجم عنها في عديد المجالات والميادين على اختلافها والتي تتعكس بدورها على سير المجتمع.

أولاً: إطار مفاهيمي للفساد:

مفهوم الفساد يعتبر من المفاهيم الأساسية التي وجب معرفتها والتطرق إليها، باعتبارها تمثل شكلاً من أشكال الخلل في المجتمع، فتحديد المفهوم ووضعها في الإطار المناسب له

يمكننا من وضع قوانين ونظم تساعد على التقليل من أخطاره وعواقبه السلبية على الفرد والمجتمع ومن خلال ما سبق ذكره سنتطرق لبعض المفاهيم الأساسية للفساد:

1. تعريف الفساد:

يعرف الفساد لغة على أنه "ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل¹، وفسد الشيء أي ظهر به علة.

منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة للحصول أو إشباع الطموحات الشخصية، والتي تخلق نوعا من الأثنية وعدم المصادقية والاختلال في التركيبة الإنسانية والاجتماعية والدينية للفرد.

يعرفه صندوق النقد الدولي في علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة والمستفيدة لشخص واحد أو مجموعة اشخاص².

ويُعرف الفساد أيضا "على أنه انحراف عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة"³.

ويتصف الفساد بأنه يتم من خلال أطر شبكية معقدة وليس مجرد ممارسات فردية، و يعيد إنتاج نفسه ضمن الحلقة المفرغة للفساد، ويخلف الفساد هدرا وتبذيرا للمال العام⁴.

المنظمة الدولية للشفافية فقد عرفت الفساد بأنه "إساءة استعمال السلطة التي أوتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية"⁵.

الفساد من الناحية الاجتماعية هو الخلل والانحراف عن القيم والمعايير المعروفة، والتي تشكل وتبني من خلالها المجتمعات ركائزها الأساسية التي تغذي بها أفرادها وتنشئهم عليها، فالفرد هو العنصر الفعال الذي يساهم في بناء المجتمع من خلال غرس القيم الصحيحة التي تكون سببا في ارتقائه وتطوره وبالتالي تطور وتقدم وطنه، فصلاح الفرد هو صلاح المجتمع.

وقد جاء في القرآن الكريم العديد من الآيات التي توضح مخاطر الفساد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾⁶.

توضح الآية الكريمة فساد الدين الذي يعتقد أصحابه أنهم على حق، فسعي الإنسان في نشر الدين الفاسد يجعل هذه الظاهرة تنمو وتنتشر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافِ

أُوَيْفُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْأَخْرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ⁷، ويقول ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ⁸.
لقد وضع الله عز وجل مخاطر الفساد وكيف لهذه الظاهرة أن تكون سببا في فساد الأمة، لذلك حدد أن يكون جزاء المفسد القتل وهذا ما يؤكد الآثار السلبية التي تتولد عنه والتي تخلق نوعا من الاختلال الإنساني والاجتماعي باعتبار الفساد هو تلك الأفعال والتصرفات والتوجهات الغير منطقية والتي تؤدي إلى خلق التناقضات والمشاكل في العديد من مجالات الحياة.

2. أنواع الفساد:

هناك العديد من التقسيمات التي مست الفساد وذلك لانتشاره في العديد من المجالات نذكر منها على سبيل الاجتهاد ما يلي:

1.2. الفساد المالي: يتمثل في مختلف المخالفات في المجالات المالية ومختلفة النصوص والقواعد المالية المنصوص عليها من الهيئات المختصة، ومخالفة التعليمات الخاصة بهيئات الرقابة، ويشمل الفساد المالي في كل من تبييض الأموال، الاختلاس المالي التهرب من الدفع الضريبي..الخ.

2.2. الفساد الإداري: هو تلك الانحرافات الإدارية المتعلقة بالوظيفة داخل مؤسسة أو منظمة ما والتي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه الوظيفية.

3.2. الفساد الأخلاقي: هو تلك التصرفات التي يقوم بها الفرد والتي تتنافى مع القيم الاجتماعية، فهو نوع من الانحطاط الفكري الذي يجعل الفرد يرضخ لنزواته وشهواته دون تحكيم عقله الذي ميزه الله به، والذي ينتشر من خلاله الرذيلة والفاحشة وسلوكيات مخلة بالحياء والآداب العامة.

4.2. الفساد السياسي: هو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أي تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

5.2. الفساد الثقافي: هو الخروج عن سياق الإرث الثقافي الذي يتولد عنه التفكك للهوية الثقافية.

6.2. الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي ينتج عن الاختلال في البنية الاجتماعية وبصفة خاصة الأسرة التي تعتبر النواة الأساسية لصالح أو فساد المجتمع، فالأسرة تمثل القاعدة التي على أساسها يكتسب الفرد قيم وأخلاقيات معينة، هذه الأخيرة تجعله عنصرا ناشطا وبناء في المجتمع أو العكس.

7.2. الفساد القضائي: هو الانحراف الذي على أساسه ينتشر الظلم والمحسوبية وتضيع الحقوق، ويتحقق ذلك من خلال تقبل القضاة للهدايا والرشوة وشهادات الزور، كل هذه السلوكيات تحدث تشقق في سلك القضاء وتقلص نسبة النزاهة والإخلاص في العمل، مما يؤدي إلى فقدان المواطنين لأبسط حقوقهم المشروعة وارتفاع نسبة الظلم.

8.2. الفساد الاقتصادي: يتمثل في الممارسات المنحرفة والاحتكارات الاقتصادية التي تصب في مصلحة الفرد الواحد على حساب الجماعة ككل، ويتمحور الفساد الاقتصادي على تحقيق أرباح مادية عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون بغية الاستفادة من الأرباح بصفة شخصية.

9.2. الفساد في التعليم: هي تلك الانحرافات والتشوهات التي تحدث في المنظومة التعليمية، والتي تحول دون نجاحها في تبليغ الرسالة العلمية بشكل سليم وواضح والذي ينجم عنه تنشئة أفراد لا يمكن الاعتماد عليهم في بناء وتقديم بلدهم.

3. أسباب الفساد:

للفساد عدة أسباب أدت بالعديد من الدول وبالخصوص الدول النامية للتدهور الذي مس العديد من المجالات الحيوية ومن بين أهم أسباب الفساد في هذه الدول نذكر ما يلي:

1.3. تضارب المصالح: المقصود به هو إعطاء العامل أو الموظف أو الفرد الأولوية لمصالحه الشخصية على المصلحة العامة فينتج عن هذا الفعل الابتعاد عن القيم ومعايير النزاهة والشفافية، فيصبح غير قادر على اتخاذ القرارات الموضوعية، لذلك وجب وضع الاعتبارات الشخصية على جنب والابتعاد عن كل أشكال العلاقات الشخصية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تغيير قرارات هامة ومصيرية.

2.3. ضعف المؤسسات: ضعف المؤسسات يرتبط ارتباطا وثيقا بضعف الأجهزة الرقابية، فلم تستطع المؤسسات الوقائية القيام بحملات توعية بمخاطر الفساد ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الرقابية التي لم تقم بعملها على أكمل وجه من أجل الحد من هذه الظاهرة واستفحالها، كذلك القضاء الذي لم يكن حازما ولا جازما في معاقبة المفسدين ليكونوا عبرة للذين تسول لهم أنفسهم القيام بأعمال لا أخلاقية وغير مشروعة مما أدى لانتشار الفساد وتفشي هذه الظاهرة بصفة كبيرة.

3.3. السعي للربح السريع: غالبا ما يكون السعي للربح السريع سببا في انتشار الفساد بكل أشكاله، فإذا لم يقتنع الفرد ولم يكتف بدخله المالي الشهري مثلا أصبح يبحث عن طرق أخرى للربح السريع، مما يؤدي به إلى استعمال الطرق والوسائل غير مشروعة (ميرتون) التي يحقق من خلالها أهدافه بسرعة كاستعمال الرشوة والذي هو نوع من أنواع الفساد.

4.3. ضعف التوعية: من المعروف أن الإعلام يعتبر من الوسائل الاتصالية التي من خلالها تنتقل الأخبار وانشغالات الأفراد وتوعيمهم من المخاطر المختلفة التي تعترض حياتهم العامة والمهنية، لكن هذه الأخيرة وخاصة في الدول النامية لم توفق في توعية أفرادها من المخاطر التي تسببها ظاهرة الفساد ومدى تأثيرها على سلوكياتهم اليومية، كذلك الحال بالنسبة للمنظمات التعليمية التي تعتبر من الحلقات الأساسية التي يتم من خلالها توعية شرائحها بالسلوكيات الغير أخلاقية والمنافية للتعاليم والقيم المنصوص عليها في المجتمع، فالمدرس أو الأستاذ من واجباته تعريف تلاميذه بالمخاطر والأضرار التي يسببها الفساد بكل أشكاله وضرورة توعيتهم وغرس روح المسؤولية والنزاهة لديهم. كذلك يكمن دور التوعية في المساجد التي تعتبر المرجعية والقبلة أو الوجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وهذا من خلال الدور الذي تلعبه في توعية مختلف أطراف وشرائح المجتمع من مخاطر الفساد الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والإدارية والاقتصادية.. الخ.

5.3. عدم تطبيق النصوص القانونية: ما فائدة سن القوانين التي لا تطبق على أرض الواقع؟، من خلال هذا التساؤل البسيط فإنه من الأهمية بمكان الإشارة بضرورة تطبيق وتحقيق وترسيخ الصرامة والحرص على تطبيق القوانين المنصوص عليها بشكل صارم وواضح على كل الأفراد والمؤسسات مهما كانت الظروف وهذا من أجل التقليل والحد من تفشي ظاهرة الفساد التي استفحلت وتعددت في مجتمعنا الجزائري.

6.3. الأسباب الاقتصادية: والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- الأوضاع الاجتماعية: فالظروف التي تحيط بالناس في الغالب هي التي تحدد طرق المعاملات المالية التي يتعاملون بها، فالفقر والجهل والبطالة من الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالتعامل المالي بين الناس، والذي ينبغي أخذه

بعين الاعتبار ذلك التفاوت الطبقي بين الناس وأثره على طبيعة التعامل المالي⁹.

● الملكية الشائعة والمطلقة التي لا تحدّها حدود ولا تخضع لقيود أيضا من الوسائل التي تعين على ظهور هذا اللون من الفساد¹⁰.

7.3. الأسباب الإدارية: من أهم أسباب الفساد الإداري في الدول النامية البيروقراطية والتضخم في عدد العمال في المؤسسات والمنظمات الحكومية، مما يخلق تعقيدا في سير الإجراءات الإدارية وعدم وضوح التعليمات، ضعف الرقابة، "وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة يشجع الموظفين على الممارسة والاجتهادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة"¹¹.

8.3. التخلف في التعليم: تصنف معظم الدول النامية من أكثر الدول انتشارا للأمية، وذلك لضعف البرامج المسطرة وضعف الرقابة وعدم احترام أخلاقيات المهنة.

9.3. أسباب سياسية: يتمثل في تعيين القادة السياسيين والإداريين بناء على الولاء السياسي وليس على الكفاءة، مما يؤدي إلى المحسوبية والاستغلال الشخصي للوظيفة.

ثانيا: الفساد والمجتمع:

إن كل مجتمع قائم على مجموعة من القيم والمعتقدات التي تتلخص في مختلف التعاملات والتبادلات بين أفراد المجتمع الواحد، لذلك فأساس تنشئة الفرد قائمة على ما تقدمه له أسرته أو محيطه الأسري من معالم وتربية وهنا تبدأ مرحلة حفظ وتخزين الأفكار والسلوكيات وطريقة المعاملة والتوسع في الأفكار وبناء الشخصية، وأساس ارتقاء المجتمع وتطوره مرهون بالأسرة التي تمثل النواة الأساسية فيه، فإذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسدت فسد المجتمع، فالأسرة هي التي تقوم بدور المعلم وتقوم بغرس الأفكار الصحيحة للفرد وتعليمه المبادئ والأساسيات التي يجب على الفرد العمل بها كالنزاهة والشفافية والإخلاص وإتقان العمل وحب الآخرين... الخ، كل هذه القيم الاجتماعية والأخلاقية تساعد الفرد على تنشئته تنشئة صحيحة، والتي من خلالها يكون هذا الفرد عنصرا فعالا في المجتمع.

إن الفرد يعتبر الانطلاقة الأساسية لنشأة مجتمع قائم على أسس صحيحة، فإذا استطاعت الأسرة -خاصة الوالدين- تلقين الأبناء القيم النزيهة والصحيحة وغرس حب الوطن فيهم

وتلقينهم المبادئ الجوهرية، فقد أنشأت فردا فعلا لا ذو شخصية قوية لا ينصاع ولا يميل للقيام بالتصرفات الغير أخلاقية سواء في بيئته الاجتماعية أو في محيط عمله . فالفساد المجتمعي ينجم عنه الفساد في القطاعات الحيوية الأخرى، لأن المجتمع هو الذي يضمن الصيرورة في هذه القطاعات، فمن صور الفساد الاجتماعي هو الفرد بحد ذاته الذي نشأ تنشئة خاطئة أساسها حب الذات والتصنع وحب الامتلاك الذي اكتسبه من أسرته ومن محيطه الاجتماعي والذي نجم عنه انتشار الفواحش بشتى أشكالها، بحيث تصبح السمة الغالبة في المجتمع، فتغيرت القيم وأصبح ما كان في وقت مضى مرفوضا غير مرفوض في الوقت الراهن بحجة التطور.

إن أساس تطور أي بلد كان هو المجتمع الذي إذا كان سليما في قيمه ارتقى وتطور وإذا وُجد فيه خلل في أفرادها تداعى واضمحلت وانتشرت فيه قيم غير صحيحة وليده ما يعرف بالتحضر والتفتح قيم بعيدة كل البعد عن مجتمعنا وعن ديننا وأخلاقنا.

ثالثا: الفساد وأخلاقيات الوظيفة العامة:

أثار مفهوم الأخلاق اهتمام الباحثين في كافة العلوم النظرية والتطبيقية، وهذا نتيجة لإدراكهم بأن الأخلاق تُعد بمثابة المعيار الذي يمكن من خلاله الحكم على أداء الأعمال المرتبطة بتلك العلوم، وتأتي الوظيفة العامة من المجالات المهمة التي تتطلب التزاما دقيقا بالأخلاق حتى وصل الأمر إلى حد إيجاد معايير بعينها وتوصيفات محددة لأخلاقيات الوظيفة العامة، ومن المعروف أن جودة الخدمات العامة التي تقدمها المنظمات تتأثر إلى حد كبير بمدى تمسك الموظف بمجموعة من الأخلاقيات والسلوكيات الوظيفية¹².

رابعا: الدور الوقائي للأخلاقيات الوظيفية في الحد من الفساد الإداري:

يمثل الفساد الإداري انحرافا غير مشروع للنظم والقواعد القانونية ففي الوظيفة العامة، والأهم من ذلك أنه يمثل انتهاكا للمعايير والقيم الأخلاقية التي تتطلبها الوظيفة العامة، وبناءا عليه يمكن القول أن أخلاقيات الوظيفة العامة هي بمثابة خط الدفاع الأول للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من المنبع والقضاء عليه من جذوره، بمعنى أن هذه الأخلاقيات تحول دون وقوع الفساد الإداري من الأساس¹³.

وفي ضوء الأخلاقيات الخاصة بالوظيفة العامة بوجه عام يمكن ملاحظة أن هناك قيم وأخلاقيات بعينها تمثل الدور الوقائي أمام الفساد الإداري، ويمكن تصنيف تلك الأخلاقيات على النحو الآتي¹⁴:

• النزاهة.

- الصدق.
 - الأمانة.
 - القناعة.
 - الاستقامة.
 - الرقابة الذاتية ومحاسبة النفس وتأنيبها باستمرار.
- وغيرها من المبادئ والأخلاقيات الأخرى سواء ما تعلق منها بالمجتمع أو الدين أو الدولة، وكلها تصب في خانة الجهود الدولية والمحلية في سبيل تحقيق الشفافية في العمل ومحاربة الفساد الإداري الذي يهدد مشاريع التنمية في عديد الدول ومختلف المجالات.

خامسا: أثر الفساد ومخاطره:

أيقنت جميع المجتمعات أن ظاهرة الفساد على اختلاف مظاهرها ونسبة انتشارها هي المعوق الأساسي الذي يحد من التطور ويعطل عجلة التقدم والتنمية حيث أنه يمتد ليمس جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهو:

1. على الصعيد الاجتماعي: يؤدي الفساد إلى:

- إشاعة روح الكراهية في الطبقات الاجتماعية المختلفة بسبب عدم العدالة والتكافؤ والمساواة في الفرص.
- تفضيل المصالح الشخصية على المصلحة العامة التي يتولد عنها النزاعات وحب التملك وعدم الثقة.
- تداعيات الفساد السياسي والاقتصادي على الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.
- تغيير قيم الفرد نتيجة لتغير محيطه الاجتماعي والثقافي من خلال التشبع بأفكار لا تمد للأخلاق بصلة.

2. على الصعيد الاقتصادي: يؤدي الفساد إلى:

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى عدم مصداقية الخطط الاستثمارية القصيرة والطويلة الأمد.
- سوء استغلال موارد الدولة والخسائر المالية التي ينتج عن ضعف وسوء استغلالها.
- انسحاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لغياب الحوافز.
- ضعف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الضرائب الجمركية.

3. على الصعيد السياسي: يؤدي الفساد إلى:

- إضعاف قيمة وهيبة الدولة وفقدان ثقة الأفراد لها.

- ضعف الرقابة على أعمال الحكومة و القطاع الخاص.
- إقصاء ذوو الكفاءة من بلوغ المناصب القيادية الحكومية الهامة مما يزيد من حالة السخط ونفور الأفراد من التعاون مع هذه المنظمات.
- تشويه الدور الأساسي للحكومة المتمثل في تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار للدولة.

خاتمة:

يعتبر الفساد آفة المجتمعات ولا يمثل ظاهرة غير مرغوب فيها فحسب بل هو ظاهرة خطيرة تؤدي إلى فساد الدولة والمجتمع الذي يتبعه فساد القطاعات الحيوية والجهوية لها، فالفساد الاجتماعي يمثل فساد القيم والمقومات الاجتماعية التي تكون سببا في استفحاله في القطاعات السياسية والاقتصادية والإدارية، ذلك نتيجة تغليب المصالح الشخصية واستعمال السلطة لأغراض تخدم الفرد في حد ذاته.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن الفساد يضر المجتمع ككل، لذلك وجب وضع الأساليب والخطط الكفيلة للحد من استفحاله وانتشاره ومن ثم القضاء عليه، وللمحد من استفحال هذه الظاهرة نقترح إتباع بعض من هذه الإجراءات:

- توعية الرأي العام بخطورة ظاهرة الفساد على الفرد والمجتمع؛
- تفعيل دور المدرسة في إنشاء وتكوين أفراد فاعلين في المجتمع حاملين لقيم وأفكار نزيهة وبناءة؛
- تجريم الفساد وإصدار قوانين صارمة ضد المفسدين؛
- تفعيل دور الرقابة وتنصيب أفراد يتحلون بالنزاهة والمصداقية كلجان خاصة؛
- التركيز على البعد الاجتماعي والأخلاقي في محاربة الفساد في القطاعات المختلفة؛
- الاعتماد على أسلوب الخطاب في المساجد للتأثير على قرارات الأفراد وتصحيح أفكارهم وتوجهاتهم؛
- ترسيخ الديمقراطية والعمل على القضاء على البيروقراطية في قطاعات العمل العام والخاص؛
- الابتعاد عن المحسوبية والتوظيف يكون على أساس المؤهلات العلمية.

قائمة المراجع:

- 1- جمال الدين ابن المنظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص 412-413.
- 2- بن عزوز محمد، الفساد الإداري والمالي، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد7، 2016، ص201.
- 3- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية، القاهرة، مصر، 1999، ص305.
- 4- أحمد رفعت خفاجي، جرائم الرشوة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص39.
- 5- المنظمة الوطنية للشفافية، أنظر الموقع: www.transparency.org
- 6- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 11-12.
- 7- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 33.
- 8- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 205.
- 9- عبد الله محمد الجيوس، الفساد مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه (رؤية قرآنية)، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض، يومي السادس والسابع أكتوبر 2003، ص29.
- 10- نفس المرجع، ص29.
- 11- الصاف محمد، أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها، بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد82، مارس 1998، ص457.
- 12- عبد العزيز بن سعد القحطاني، عامر خضير الكبيسي، أخلاقيات الوظيفة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري ومكافحته (كما يراها العاملون بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مقارنة مع ما يراه المدانون في قضايا الفساد الإداري بالمملكة العربية السعودية)،

أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية،
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية،
الرياض، السعودية، 2014، ص17.

13- نفس المرجع، ص95.

14- نفس المرجع، ص95.